

يسرقني أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة بهذا التظلم والذي تمثل وقائعه في مايلي : حيث أنه خلال شهر أوت 2024 وقدت تعيني في المنصب المستحدث "مكلف بالتحصيل" استدعيت من قبل مصالح الأمن للولاية لإجراء التحقيق الأمني والذي كانت "نتائجها إيجابية". حيث أنه بموجب مراسلة رئيس المفتشية رقم 1970 بتاريخ 22 أكتوبر 2024 الموجهة إلى مدير أملاك الدولة تم اقتراح السيد: رمكي محمد عبد المنعم الذي يشغل رتبة مفتش للتعيين في المنصب العالي رئيس قسم الخبرات وتقديرات أملاك لدولة مستقبلاً عندما يصبح هذا المنصب شاغراً (أي بعد تعيني في المنصب العالي المستحدث مكلف بالتحصيل). حيث أنه بعد كل هذه الإجراءات المتخذة تفاجأت بإبلاغي بموجب المقرر رقم 12 المؤرخ 12 نوفمبر 2024 بإنها مهامي كرئيس قسم بسبب "عدم الفعالية في العمل" دون علمي ولا علم حتى رئيس المفتشية، سيدي المدير الجهوي المحترم عينت كرئيس قسم منذ 2017(7 سنوات) ومكلف بجميع التقديرات العقارية بمختلف أنواعها بالمفتشية باعتبارها عاصمة الولاية والتي تضم 06 بلديات كاملة : تبسة - الكويف - بكارية - الماء الأبيض - بولحاف البير - الحويجبات ( مع العلم أنه على مستوى هذا القسم ماعدا رئيس القسم و عونين إعلام ألي فقط)، حيث قمت بإعداد تقدير أكبر مشروع شهدته الجزائر المتمثل في مشروع ازدواج و تصحيح خط السكة الحديدية المنجمي منجم الفوسفات بمنطقة بلاد الحدبة ( حوالي 19 تقرير تقيمي متعلق بأوعية عقارية و بناءات و مشتملات و مغروبات)، ثم لا يتم تعيني في المنصب العالي "مكلف بالتحصيل" بالرغم من أنني المترشح الوحيد وأجريت التحقيقات الأمنية ومقترن من قبل رئيس المفتشية وأشغل رتبة مفتش مركزي وخبرة مهنية تقدر بـ 26 سنة ومحصل على شهادة الماستر علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية بعنوان "الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي" وهذا ما أكدته تعليمات المديرية العامة رقم 8178 المؤرخة في 16 أوت 2011 والتي نصت على أنه يجب اختيار المكلفين بالتحصيل من بين الموظفين الذين لديهم معارف في مجال المحاسبة العمومية. ناهيك على أن سيادتكم الموقرة أكدتم كذلك على "العمل على عدم إبقاء أي منصب شاغر دون اقتراح وتحري الموضوعية والمصداقية في اختيار الموظفين المناسبين لتقلد هذه المناصب لارتباطها بتأطير العمل الإداري" بموجب مذكرة رقم 5088 المؤرخة في 12 ديسمبر 2023 ولاسيما أن هذا المنصب المستحدث تولى له السلطات العليا للبلاد الأهمية البالغة لضمان تحصيل حقوق و مداخليل أملاك الدولة في ضل تراكم مبالغ جد هامة من بوادي التحصيل. ولهذه الأسباب و ما سبق ذكره خلال وقائع هذا التظلم و باعتباركم الجهة الرئيسية ألتمس من سيادتكم الموقرة التدخل بما يخوله لكم القانون واتخاذ الإجراءات التي ترونها مناسبة كون هذه القرارات معيبة ومجحة في حقي كما أنها سوف تؤثر بالسلب على مسارني المهني.